TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/43/SC.1/L.4
18 October 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثالثة والأربعون
جنيف، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
البند ٥ من جدول الأعمال

اللجنة الأولى للدورة

إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، ودور الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا

مشروع استنتاجات متفق عليها

١- وفقا للمحصّلة النهائية للأونكتاد التاسع وإعلان ميدراند "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، وبشكل خاص الفقرة ١٠٧(ج) من الإعلان، استعرض المجلس في دورته الثالثة والأربعين التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، ونظر في إسهام الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا. وأجرت اللجنة الأولى للدورة أيضا مناقشات لفريق من المتخصصين حول الحالة في أفريقيا، بمشاركة وزراء وسفراء.

٢- ولاحظت مناقشات لجنة الدورة، فضلا عن مناقشات فريق المتخصصين، أن جهود البلدان الأفريقية بشأن مجالات مختلفة أدت إلى تحسن ملحوظ في الأداء الاقتصادي عموما، إذ هبط عدد البلدان التي سجلت نموا سلبيا إلى ٣ بلدان في عام ١٩٩٥ فيما ارتفع عدد البلدان التي حققت نسبة النمو بواقع ٦ في المائة في السنة المحددة كهدف فبلغ ١٢ بلدا في نهاية عام ١٩٩٥. وأحاطت اللجنة علما بالإصلاحات المؤسسية والسياسية، وكذلك بإصلاحات السياسات التنظيمية والاقتصادية التي قامت بها بلدان أفريقية عديدة بغية تأمين سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، وتسهيل تدفق الاستثمار إلى بلدانها، وتعبئة مدخراتها المحلية، وتنمية مواردها البشرية، وتطوير إنتاجها والقاعدة التصديرية لاقتصاداتها.

٣- وأحاطت اللجنة علما أيضا بجهود المجتمع الدولي لدعم الجهود الأفريقية وذلك، في جملة أمور، من خلال التخفيف من عبء الديون، وتوسيع نطاق الأفضليات التجارية، وآليات التعويض في مجال الصادرات، وتدفقات الموارد إلى أفريقيا، ومختلف برامج المساعدة التقنية والمالية الموفرة ثنائيا وبشكل متعدد الأطراف.

٤- وأعاد مجلس التجارة والتنمية تأكيد الاستنتاجات المتفق عليها لاستعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، وطلب إلى جميع الشركاء في التنمية تنفيذ التوصيات الواردة في الاستنتاجات في أقرب وقت ممكن. وبهذا الخصوص طلبت الاستنتاجات إلى الأونكتاد القيام بدوره في تنفيذ المسؤوليات المسندة إليه في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات.

٥- ويمكن أن يشمل دور الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات والمبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) مواصلة ومزيد تطوير برنامجه للكفاءة في التجارة لصالح البلدان الأفريقية التي يهمها الأمر؛

(ب) تحسين خدمات دعم التجارة الميسرة للتجارة والصادرات؛

(ج) دعم وضع السياسات الوطنية المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر والجالبة له؛

(د) دعم وضع السياسات الوطنية المشجعة لتطوير القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومسائل الخصخصة؛

(هـ) مساعدة البلدان الأفريقية على الانضمام إلى النظام التجاري العالمي، ومساعدتها على تطوير قدرتها التفاوضية في مجال التجارة، وكذلك على تحسين قدراتها وسياساتها في مجال المنافسة؛

(و) مساعدة تعاون البلدان الأفريقية التي يهمها الأمر في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا من خلال مشاريع تقديم المساعدة التقنية وإسداء المشورة في مجال السياسات العامة إلى البلدان التي يهمها الأمر؛

(ز) استخلاص الدروس ذات الصلة من التجارب الإنمائية الناجحة في بلدان أخرى، والتعمق في دراسة المشاكل الإنمائية المحددة التي تهم أفريقيا والبلدان الأفريقية والتعاون الاقتصادي الأفريقي ولها صلة بذلك؛

(ح) الإسهام في التنويع الرأسي والأفقي في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وتشجيع استخدام أدوات إدارة المخاطر لصالح المنتجين والمصدّرين؛

(ط) تقديم دعم مستمر لإدارة الديون.

٦- ويدعو المجلس المانحين إلى تقديم مساهمات خارجة عن الميزانية إلى الأونكتاد من أجل الاضطلاع بأنشطته في البلدان الأفريقية وتمويل برامج المساعدة التقنية اللازمة.

٧- ويجب أن تتعاون أمانة الأونكتاد وتنسق على نحو وثيق عملها وإسهامها مع المنظمات الدولية والإنمائية الأخرى، وبشكل خاص مع منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمات الإقليمية/دون الإقليمية.

٨- ويرجى من الأمين العام للأونكتاد تقديم تقرير إلى دورة تنفيذية للمجلس حول الطريقة التي سينفذ بها المقترحات أعلاه. ويرجى أيضا من الأمانة تقديم تقرير إلى دورة المجلس المقبلة عن التقدم المحرز في هذه الأنشطة وتنفيذها والمشاكل المعترضة في تنفيذها، إذا كانت هناك أية مشاكل.

٩- ويجب تنظيم النظر في البند المتعلق بأفريقيا في المجلس بطريقة تسمح بإجراء تبادل عام لوجهات النظر، وكذلك بإجراء نقاش غير رسمي مركّز بمشاركة الخبراء. ويجب أن تضع وثائق الأمانة التأكيد على موضوعات محددة. ويجب أن يهدف نظر المجلس في ذلك إلى إبراز المجالات لاتخاذ إجراءات محددة.

- - - - -